

اقتصاد

وزير المالية له الوطن: تمويل مشروعات حيوية لزيادة الإنتاج وشراء طائرات أو بواخر ٧ مصارف اشترت سندات خزينة بـ ١٤٨,٥ مليار ليرة في المزاد الأول بنسبة تغطية ٩٩ بالمئة

عبد الهادي شباط

صرح وزير المالية مأمون حمدان له الوطن: بأن إجمالي شراء سندات الخزينة الطروحة في المزاد الأول من قبل المصارف المشتركة تجاوز ١٤٨,٥ مليار ليرة سورية، لأجل سنتين، فاز بها سبعة مصارف، بنسبة تغطية ٩٩ بالمئة، إذ كان الطرح في المزاد يبلغ ١٥٠ مليار ليرة، وحدد معدل الفائدة التأشير بنسبة ٦,٧ بالمئة.

ولفت الوزير إلى أن هذه الأموال كانت شبه معطلة لدى المصارف، بمعنى أنه لم يتم استثمارها عبر قروض من قبل رجال الأعمال، الأمر الذي حفز استثمارها من قبل القطاع العام، والاستفادة منها في تمويل الكثير من المشاريع.

وأضاف الوزير: «بدأت الجهات العامة حالياً بإرسال المشاريع التي ترغب في تمويلها عبر سندات الخزينة، وتتم دراسة هذه المشاريع وعرفة الجسدي الاقتصادية لها، لأن العبرة من سندات الخزينة ستكون في كيفية استثمار هذه الأموال وتوظيفها بشكل جيد في الاقتصاد الوطني، وسوف تتجه هذه الأموال لتمويل مشروعات واستثمارات حيوية مهمة تعزز قيم الإنتاج، وترفع معدلاته، إضافة إلى تمويل بعض المشاريع من طبيعة مختلفة، مثل تمويل بعض المشروعات الخدمية لتنفيذ طريق مهم أو شراء طائرة أو باخرة أو قاطرات معدلة، وهذا على سبيل المثال، المهم أن تحقق هذه التمويلات عوائد إنتاجية وخدمية تنعكس إيجاباً على الاقتصاد».

وأوضح الوزير أن هذه السندات لا تعتبر تقدماً جديداً، لأن التمويل عندما يكون من المصرف المركزي فهذا يمثل طرح كتلة نقدية إضافية، وبالتالي زيادة التداول النقدي للعملة وهذا ينعكس على الأسعار ويرفع معدلات التضخم، أما التمويل عبر سندات الخزينة، فيمثل حلاً لهذا الأمر، لأن قيم سندات الخزينة هي أموال موجودة أصلاً لدى المصارف والشركات، وبالتالي إصدار سندات الخزينة ليس له أثر تصخمي، بل على العكس، لها أثر إيجابي عبر استثمار هذه الأموال في مشاريع حيوية مهمة تدعم الاقتصاد الوطني، وهو يحسن الاستثمار بشكل عام، ويزيد الإنتاج في الاقتصاد، لأن طبيعة الاستثمار لهذه الأموال ستكون في مشروعات ترفع وتعزز حالة الإنتاج العام في البلد، إضافة إلى تمويل مشروعات غير استثمارية لها طبيعة خدمية. ونشرت وزارة الخزينة وفق المزاد الإنتاج العام في البلد، إضافة إصدار سندات الخزينة وفق المزاد الإنتاج الذي عقد بتاريخ ٢٣ / ٠٢ / ٢٠٢٠، وهو المزاد رقم ١ لعام ٢٠٢٠، للاكتتاب على سندات الخزينة بأجل سنتين، وبتاريخ استحقاق ٠٦ / ٠٢ / ٢٠٢٢، وبلغ معدل العائد المرجح ٦,٧ بالمئة، وبلغ حجم السندات المخصصة ١٤٨,٥ مليار ليرة سورية.

تتمة ص ١**خميس: الحرب على سورية استهدفت المكونات الاقتصادية والمواطن كان الضحية**

أن هذه الخطوات ستسهم بضبط الأسعار بكل تأكيد. وبين رئيس الحكومة أن المرسومين ٢ و٤ اللذين شددوا العقوبات على المتعاملين بغير الليرة، وإثارة الشائعات، لا يستهدفان المستوردين ولا المصدرين ولا البائعين ولا من لديه حيازة أجنبية، فالحيازة ممانة والمركزي ينظم آلية التعامل بغير الليرة بشكل كامل، لكن المتضررين من هذا المرسوم حاولوا تفرغ رؤية الدولة السورية من هذا القرار، وهذا غير مسموح به.

المواد الأساسية للمواطنین وبتوزيع عادل، كخطوة بديلة عن قلة المستوردين، مؤكداً أن الحكومة ستتوسع بسياسة الدعم وبأسعار مناسبة للمواطنين ذوي الدخل المحدود، معتبراً أن هذه الخطوة ستكون أكبر رد على زيادة الأسعار. وكشف خميس أن الحكومة تتجه لوضع سياسة شفافة للتسعير، وهناك لجنة تعمل على ذلك، وسيجري تطبيق سياسة الفوترة، وسيكون هناك فريق يراقب ويتابع تنفيذ هذه الخطوات، مؤكداً

وأشار خميس إلى الخيارات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تحديات انخفاض سعر الليرة، حيث جرى بداية الجوء لخيار السلة الغذائية بداية العام الماضي، ثم لجأت الحكومة لخيار زيادة الرواتب، لكن مع زيادة الرواتب، زادت الحرب الشرسة على سورية، كي لا يظهر أن دولة تتعرض للحرب قادرة على زيادة الرواتب. ولفت إلى الدور الذي بدأت تلعبه «السورية للتجارة»، في تأمين

متى يلمس المواطن أثر القرارات الأخيرة للحكومة؟**الدبس: قرارات تدعم الصناعيين والمصدرين**

الضرورية التي أصبحت أسعارها مرتفعة إلى درجة يستحيل على المواطن العادي التفكير في شرائها مع ضرورتها، وربما اللحوم على رأس هذه المواد، معتبراً أن الإعفاءات التي صدرت لمستوردي العجول والأعلاف اللازمة لتسمينها أمر مفيد جداً لكبح جماح الأسعار التي أصبحت لا تطاق.

وأشار إلى أن دعم التصدير هو مطلب قديم جداً أصبحت الاستجابة له أمراً ضرورياً لا بد منه كخطوة مهمة لتأمين القطع الأجنبي للتخفيف من حجم الهوة الكبيرة ما بين قيم المستوردات وقيم الصادرات، مضيفاً: علينا أن نسعى دائماً بكل السبل لتقارب قيم الصادرات مع قيم المستوردات وذلك ليس بتشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي فقط بل المهم تشجيع تصدير هذه المنتجات بكل الوسائل المتاحة.

وفي هذا السياق قال الصناعي أكرم الحلاق: لا شك بأن القرارات التي تصدر تباعاً عن الحكومة والتي تخص قطاع الصناعة والإنتاج تدل على اهتمام الحكومة بدعم القطاع الصناعي باعتباره أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني.

ورأى الحلاق أن القطاع الصناعي، على الرغم من فتح باب الإقراض المصرفي و صدور القرارات الأخيرة، بحاجة لدعم كبير يتمثل على سبيل المثال بتأمين القطع اللازم لاستيراد جميع المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، لأن الصناعي تكفه المعوقات والصعوبات على المستوردات نتيجة الحصار والعقوبات الجائرة على البلد سواء منها ما يتعلق بالحنش أو بالقطاع المالي أو حتى بامتناع الشركات الخارجية عن التعامل معنا.

وتمنى الحلاق على الحكومة تأمين مقومات الصمود للقطاع الصناعي في مرحلة ما بعد التحرير وذلك من خلال إزالة كل الأعباء عن كاهل الصناعي، وخصوصاً التي تؤثر في تكلفة الإنتاج لتتمكن من إنعاش التصدير واستعادة أسواق المنتجات السورية في الخارج، وهو الأمر الذي يؤدي لتأمين وتوفير الطلع اللازم لانسياب مستلزمات الإنتاج الصناعي لهذا القطاع المهم.

قد يحقق هدفاً تقديراً بأن المواطن لم يعد لديه أموال للمضاربة.

وأشار إلى أن الإعفاء من مؤونة الاستيراد هي تجربة الجرب، إذا لماذا تمت إعادة التجربة؟! علماً أنها فشلت!

تلمس الطريق الصحيح

قال الخبير الاقتصادي قاسم زيتون له الوطن: من الواضح أن الحكومة بدأت تتلمس الطريق الصحيح لمعالجة وضع السوق السورية من ناحية تأمين السلع الضرورية لحياة المواطن ومحاوله التحكم أكثر بسعر الصرف.

وأوضح أن تمويل المستوردات للمواد الأولية الخاصة بالإنتاج يسعر صرف تفضيلي والإعفاءات من الرسوم غير الجمركية والضميمة أمر بغاية الأهمية، معتبراً أن دعم الإنتاج الصناعي تأخر كثيراً، على الرغم من المطالبات المتكررة من اتحاد غرف الصناعة، لأنه الطريق الأجدى لتوفير المواد الأساسية اللازمة للأسواق السورية وبالسعر المناسب، والاستغناء عن الاستيراد تدريجياً أو التخفيف منه ما أمكن، وما لهذا الأمر من تأثير إيجابي في التحكم بسعر الصرف.

ورأى زيتون أن الأمر يتطلب حسن تطبيق لتلك القرارات، ومراقبة تنفيذها عن طريق دراسة علمية واضحة تجريها وزارة الصناعة ومديرياتها من أجل تحديد الحاجة الحقيقية للمنشآت الصناعية الراغبة في استيراد المواد الأولية، لأنه مع أي تقديرات تزيد على حاجة هذه المنشآت يتحول الموضوع إلى تجارة وبيع غير منبر، مستفيد من فرق سعر الصرف التفضيلي الذي حدده المصرف المركزي، وأكد أن ذلك يحتاج لمراقبة استعمال المواد المستوردة في المنشآت الصناعية المستوردة لها حصراً وذلك بالتأكيد بالتنسيق مع غرف الصناعة لتحميلها المسؤولية مع الجهات الحكومية المختصة.

وأكد زيتون ضرورة دعم استيراد المواد الاستهلاكية

مهم، معتبراً أن الدعم القديم للصناعة عاد بقرارات جديدة، متسائلاً إن كان الاقتصاد من دعم التجار كل

هذه السنوات عبر المصرف المركزي للاستيراد والبيع في السوق السوداء.. وغيرها، مضيفاً: لكن الغرب لماذا تكرر القرار بدعم والتاجر وأين الرقابة على الدعم؟ وأشار ظفطور إلى أن معظم التجار لم يلتزموا بتخفيض الأسعار ولدينا تجارب سابقة مع التجار، متسائلاً عن الرقابة التي ستطبق على أثر القرارات الجديدة، مضيفاً: وهل قام أحد بتخفيض الأسعار؟ بالتأكيد لا.

ولفت ظفطور إلى أهمية العدالة الاجتماعية وتوزيع موارد الدولة بعدالة بين المواطن والصناعي والتاجر لتنعكس أخيراً على الجميع، والأهم انعكاسها على سعر المنتج للمواطن، وقال: لا نزال تفكر بعقلية التاجر، يعني أن كل المواد التي تم إلغاء المؤونة الخاصة بها وحتى المواد التي وضعت للدعم بالسعر التفضيلي لم تر حتى اليوم أي مادة أولية تدعم الصناعة فعلياً.

واعتبر أن هذه القرارات تجريبية وقد تمت تجربتها وفتشلت لأنها بعيدة عن الرقابة المشددة عليها والأهم أنها لن تنعكس على أسعار المنتجات لأنها تصب في أرباح التاجر وليس في أسعار المنتجات.

تجربة الجرب ١

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية أن القرارات الاقتصادية إجراء إيجابي يشجع الإنتاج التصديري، وقال: تفكير الحكومة بإزالة الرسوم غير الجمركية على الاستيراد ولاسيما على المواد الأولية قرار إيجابي في منظومة العمل لكن العبرة في التنفيذ.

وأضاف: إن الحكومة اتخذت قراراً إيجابياً من جهة الإعفاء من مؤونة الاستيراد البالغة نسبتها ٢٥ بالمئة من قيمة الإجازة، علماً أنها غير لازمة ونصّر بالاقتصاد الوطني، وتضرر بجزء من المستوردات التي تنعكس على أسعار المستهلك.

واعتبر أن الحكومة تعاقب المستورد بإجراء نقدي بحت غير ضروري من أجل إبطاء حركة السيولة

هناء غانم

تباينت الآراء حول جملة القرارات التي أصدرتها الحكومة مؤخراً لمراجعة الواقع الاقتصادي في قطاعات الاستيراد والتصدير والسياسة المالية والتجارية وحركة الأسواق والسحب والإيداع في ظل المتغيرات التي تفرضها الحرب والعقوبات الاقتصادية بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني، وليبان قدرة تلك القرارات على إنعاش الاقتصاد تواصلت «الوطن» مع المختين وأصحاب الشأن.

وبين رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن قرارات الحكومة جاءت بناء على مطالب الصناعيين المتكررة ضمن الصيغة المنقح عليها مع الحكومة، مؤكداً أن هذه القرارات تصب في مصلحة الصناعيين وتطوير الصناعة والتصدير، والأهم إعفاء المستوردات وتمويلها على سعر جديد وخاصة بعد صدور المرسومين ٣ و٤ اللذين انعكس صدورهما على تنظيم العمل الصناعي وتنظيم السوق، إضافة إلى تخفيف الأعباء عن الصناعيين ليكنوا منافسين في

وأشار الدبس إلى أن زيادة عجلة الإنتاج تساهم في تأمين المواد للمواطنین وتخفيض الأسعار والأهم التصدير الذي يساهم في جلب العملة الصعبة من الخارج و تخفيض سعر الدولار.

ونوه الدبس بأن جملة هذه القرارات ستكون سندا للمصدرين في حال كان هناك اتفاق مع مصرف سورية المركزي من أجل أن يحصلوا على حوافز مالية وأولوية لشراء القطع من المركزي لتمويل مستورداتهم وتقديم إعفاءات لدعم هذه الصادرات. بدوره، قال الصناعي عاطف طيفور: نتطرح منذ زمن دعم الصناعي حتى يتمكن من إعادة إقراع منشأته، ومنذ سنتين ونحن نحارب لإيقاف دعم المستوردات لمحاصرة التاجر ومنع استيراد أي مادة تصنع محلياً. وأشار إلى أن ما حدث مؤخراً بإلغاء الدعم عن المستوردات بهدف دعم الصناعة الوطني هو مؤشر

حيدر: حماية سعر الصرف أهم أهداف البرنامج**«الاقتصاد» تشرح للتجار برنامج بدائل المستوردات.. والتجار يحذرون: قد تُفقد بعض المواد خلال أشهر لصعوبات التمويل ومنح الإجازات****حسن العبودي**

صرحت معاونة وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية لشؤون التنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية رانيا أحمد له الوطن بأن عمليات شحن خطوط الإنتاج وتجهيز المنشآت ما يعوق وجود ننتائج ملموسة على الأرض لبرنامج إحلال بدائل المستوردات في الوقت الحالي، كاشفة عن البدء بإنتاج أحد أهم المواد المستوردة قريباً، وهي مادة الخميرة.

جاء على هامش ندوة الأرباء التجاري التي نظمتها غرفة تجارة دمشق أمس لتبسيط الضوء على برنامج إحلال بدائل المستوردات، حيث بينت أحمد أن البرنامج يهدف لتخفيف فاتورة الاستيراد والطلب على القطع الأجنبي وإيجاد فرص عمل والتشغيل والتوجه لاحقاً نحو التصدير وتحقيق الاكتفاء الذاتي بعدد من المواد التي يمكن إنتاجها محلياً، وخاصة أن البرنامج ككل يشمل ٦٧ مادة، وهو بمثابة حماية للصناعة الوطنية من الصناعات الأجنبية، لكنه لن يستمر طويلاً إنما مرتبط بالظروف الاقتصادية، وذلك بهدف إعادة التنافسية إلى الأسواق.

وكشفت عن إدخال المواد والمنتجات الزراعية في البرنامج، وخاصة أن مستوردات البلد منها تشكل نسبة كبيرة، مبينة أن البدء بإنتاج عدة أصناف جديدة كقطع تبديل السيارات الخاصة بمرحلة الصيانة والأنواع الزجاجية وعلب وأنواع الألمنيوم.. وغيرها، مشيرة إلى أن الوزارة تهدف من خلال هذا البرنامج إلى بناء الصناعة الوطنية، وبالتالي لا بد من خفض تكاليف الإنتاج عبر اتخاذ عدة إجراءات، منها تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة أو فرض ضريبة على المستوردات أو رفع السعر الاسترشادي للمستوردات المماثلة، بحيث تصبح محلياً المستوردة أغلى من المواد المصنعة محلياً، وتخصيص أراضي

التجارة الخارجية بسام حيدر أن حماية سعر الصرف هي من أهم أهداف برنامج إحلال لإحلال المستوردات، منها بأن المواطن لا يشعر بالسعر الاسترشادي الذي هو عبارة عن سعر تتحكم فيه الوزارة لرفع أسعار المواد المستوردة الموجود لها إنتاج محلي مماثل، بينما هناك بعض المواد تم تخفيض السعر الاسترشادي لها بحيث تصبح تكلفتها أقل من التكلفة العالمية، متوقفاً بأن الوزارة بهذه الخطوة تعمل على خلق توازن بين الصناعيين والتجار.

وأكد حيدر أن الإضافة الاختيارية من قبل الجمارك على قيمة المواد المستوردة أفضل الخيارات المتاحة حالياً خاصة أن أسعار المواد المستوردة متغيرة وغير ثابتة، في ظل اعتراض كبير من التجار على ما ثبته، من أعتباره قراراً مجحفاً بحقهم لكونه يخالف إجازة الاستيراد ويرفع قيمة البضائع بنسبة ١٠ بالمئة، الأمر الذي دفعهم لرفع أسعارهم.

ودوره حذر أحد التجار من انخفاض توافر عدد من المواد في السوق بعد أشهر، وأيدّه المستوردين والمنتهجن معاً ويوفر السلع في الأسواق.

في المدن الصناعية لمن يرغب ببناء مصنع مخصص بساعة من مواد برنامج إحلال المستوردات، بحيث تخفض الدفعة الأولى إلى ١٥ بالمئة، مع منح مهلة عام كامل لدفعها وزيادة عدة الأقساط إلى ٢٠ قسطاً تدفع بعشر سنوات، وإمكانية تشميل بعض المنتجات بحوافز تقدمها هيئة دعم الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات الممثلة بدعم سعر الفائدة بنسبة ٧ بالمئة إن تم إطلاق ١٤ برنامجاً خاصاً بدعم سعر الفائدة. وبينت أن الوزارة سوف تدرس إمكانية تمديد منع استيراد الأنواع الزجاجية لكون القرار صدر لمدة ستة أشهر، بينما البضائع الموجودة تغطي حاجة السوق لفنانة أشهر، مشيرة إلى أن الوزارة خلال أحد مراكزها أتبعته مبدأ الهندسة العكسية وقامت بتحلل بعض الانقتربات ليتبين وجود بعضها غيرصالحة للخدمة وقد تسبب بإعطاب بعض الأجهزة على عكس ما تركز عليه الوزارة في برنامج إحلال المستوردات وهو المواصفات السورية القياسية.

ودوره أكد معاون وزير الاقتصاد لشؤون

مباحثات سورية إيرانية حول بناء المطاحن وتوسع تبادل السلع الغذائية**الوطن**

الجيش العربي السوري، مؤكداً حرص بلاده على تنفيذ المشروعات التي تحتاجها سورية وتمغية احتياجات السوق فيها من السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية.

من جانبه أكد جعفر شيفازي مدير شركة أرد ماشين الإيرانية من أعضاء الوفد الاقتصادي حرص شركته على تنفيذ المطاحن الأربع المنقح على إحدائها باستخدام أحدث التقنيات ورفع مستواها من حيث الطاقة الإنتاجية وجودة مواصفات المنتج، مشيراً إلى رفع الطاقة الإنتاجية الطحنية لمطحنة أم الزيتون بالسويداء إلى ٣٥٠ طناً باليوم.

وأعرب شيفازي عن استعداد الشركة لإنشاء مطحنة خاصة في سورية مع بناء ورشة مركزية بمنزلة معمل لتأمين قطع التبديل والغير وأعمال الصيانة لكل المطاحن في سورية ودول الجوار.

حضر اللقاء سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق جواد ترك آبادي ومدير المؤسسة السورية للحبوب يوسف قاسم.

بحث وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف الخنداف وأمين لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية بين إيران وسورية مستشار النائب الأول للرئيس الإيراني حسن داناوي فر سبل تعزيز وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين.

وتركز الحديث خلال اللقاء حول واقع والمشروعات المنقح على تنفيذها في سورية ولاسيما ما يتعلق ببناء المطاحن وإعادة تأهيل وترميم بعضها وتوسع عملية تبادل السلع الغذائية بين البلدين.

وأكد النداف حرص الحكومة على تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين وزارتي ومؤسسات وشركات البلدين بما يسهم في التصدي للإجراءات الاقتصادية القسرية الأميركية الأحادية الجانب يحق شعبيهما.

بدوره نوه داناوي فر بعمق علاقات التعاون القائمة مع سورية والانتصارات التي يحققها